

## البيت الداخلي لحزب العدالة والتنمية التركي يشتكي التصييق على الصحافة

يسيطر على جميع المجموعات الإعلامية الرئيسية في تركيا تقريباً، خاصة القنوات التلفزيونية، وذلك عبر أساليب ووسائل سياسية واقتصادية مختلفة. وأكد التقرير أن الأجواء السياسية المتوترة في تركيا تشجع على العنف ضد الصحفيين، وأن أكثر من 100 إعلامي تعرضوا للاعتداء في السنوات الخمس الماضية، بينما قتل صحفي يعمل في محطة إذاعية في مدينة بورصة على يد أحد الموالين للحكومة. كما أشار التقرير إلى أن ما يقرب من خمسين إعلامياً اعتقلوا عام 2020، خاصة بسبب كتابتهم عن أوضاع اللاجئين السوريين على الحدود اليونانية أو عن فيروس كورونا.

ولوحظ أن الصحفيين كثيراً ما يجامعون بموجب قانون "مكافحة الإرهاب"، ويلحق الصحفيون العاملون في مجال الاقتصاد بسبب القوانين المتعلقة بالبنوك وأسواق المال. وانعكست القيود المفروضة على وسائل الإعلام والصحفيين بصورة سلبية على ثقة الأتراك في وسائل إعلام بلادهم، وتكشف استطلاع رأي أن طلاب الصحافة في الجامعات التركية لا يتقنون في وسائل الإعلام الرسمية.

ووفق ما ذكره الموقع الإخباري التركي "تي 24"، السبت، فإن الاستطلاع الذي تم إجراؤه في عشرين جامعة داخل تركيا أظهرت نتائج أن طلاب الصحافة لا يتقنون في وسائل الإعلام المقربة من الحكومة مثل وكالة الأناضول ومحطة "تي.آر.تي." و"صحيفتي" و"بني شفق" و"بني عقد".

ووفق نتائج الاستطلاع قال 78 في المئة من طلاب الصحافة المشاركين فيه "أنا لا أتق في وكالة الأناضول على الإطلاق"، فيما لم يبد أي منهم موافقة على "أثق كثيراً". كما قال 37 في المئة من المشاركين في الاستطلاع "لا أتق في محطة تي. آر.تي. على الإطلاق"، فيما أكد 2 في المئة فقط على تقهيم في القناة.

الإعلام عبر رجال الأعمال المقربين منها. وانضم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى قائمة "أعداء حرية الصحافة" التي أعدتها منظمة "مراسلون بلا حدود" الاثنين، وذلك للمرة الثانية بعد القائمة التي أعدتها المنظمة عام 2016 وحذرت فيها أيضاً من تحول تركيا إلى أكبر سجن للصحفيين في العالم.

وقالت المنظمة في تقريرها إن الرئيس التركي لا يحب الصحافة، أو بالأحرى تعجبه فقط عندما تطبعه وتثنى عليه، ولفتت إلى أن "أردوغان ونشرت كرد تغريدة على تويتر قالت فيها "دعوا الصحافة تقم بعملها"، في إشارة إلى تعرضها لضغوط وتهديدات بسبب المنشورات على حسابات القناة في وسائل التواصل الاجتماعي. وأضافت "كل شخص مسؤول عما يصدر عنه ويصرح به، وعار على من يحملون القناة التلفزيونية المسؤولة، أصبحنا عاجزين عن ممارسة العمل كصحفيين".

وذكرت صحيفة "زمان تركية" المعارضة أن كرد هي سياسية في حزب العدالة والتنمية، وصاحبة محطة تلفزيونية محلية في سيفاس. وأضافت كرد "يمارسون ضغوطاً سياسية ويوجهون تهديدات، ماذا هناك أيضاً؟ لا توجد حرية صحافة وهذه هي مشكلة العديد من الصحفيين خلال الأونة الأخيرة، يكفي هذا. كفى. دعوا الصحافة حرة لتمارس عملها. إن كان لديكم تعليق على ما طرحه القناة تعالوا واستخدموا حكمكم في الرد، فانا لم يسبق وأن فرضت حظراً على أحد في قناتي".

لكن في تصريحاتها اللاحقة لصحيفة "سوزجو" ذكرت كرد أن تغريداتها ليست موجهة إلى حزب معين، بل هي موجهة إلى جميع الأحزاب، وأضافت "أقول لجميع الأحزاب دعونا نمارس عملنا. أرجوكم لا تتدخلوا في عملنا، بإمكان الجميع الظهور على قناتي طالما أنهم لا يوجهون إهانات وإفراءات".

وتخضع وسائل الإعلام في تركيا لرقابة شديدة بعد سيطرة حكومة حزب العدالة والتنمية على وسائل

الاعلام عبر رجال الأعمال المقربين منها. وانضم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى قائمة "أعداء حرية الصحافة" التي أعدتها منظمة "مراسلون بلا حدود" الاثنين، وذلك للمرة الثانية بعد القائمة التي أعدتها المنظمة عام 2016 وحذرت فيها أيضاً من تحول تركيا إلى أكبر سجن للصحفيين في العالم.

وقالت المنظمة في تقريرها إن الرئيس التركي لا يحب الصحافة، أو بالأحرى تعجبه فقط عندما تطبعه وتثنى عليه، ولفتت إلى أن "أردوغان ونشرت كرد تغريدة على تويتر قالت فيها "دعوا الصحافة تقم بعملها"، في إشارة إلى تعرضها لضغوط وتهديدات بسبب المنشورات على حسابات القناة في وسائل التواصل الاجتماعي. وأضافت "كل شخص مسؤول عما يصدر عنه ويصرح به، وعار على من يحملون القناة التلفزيونية المسؤولة، أصبحنا عاجزين عن ممارسة العمل كصحفيين".

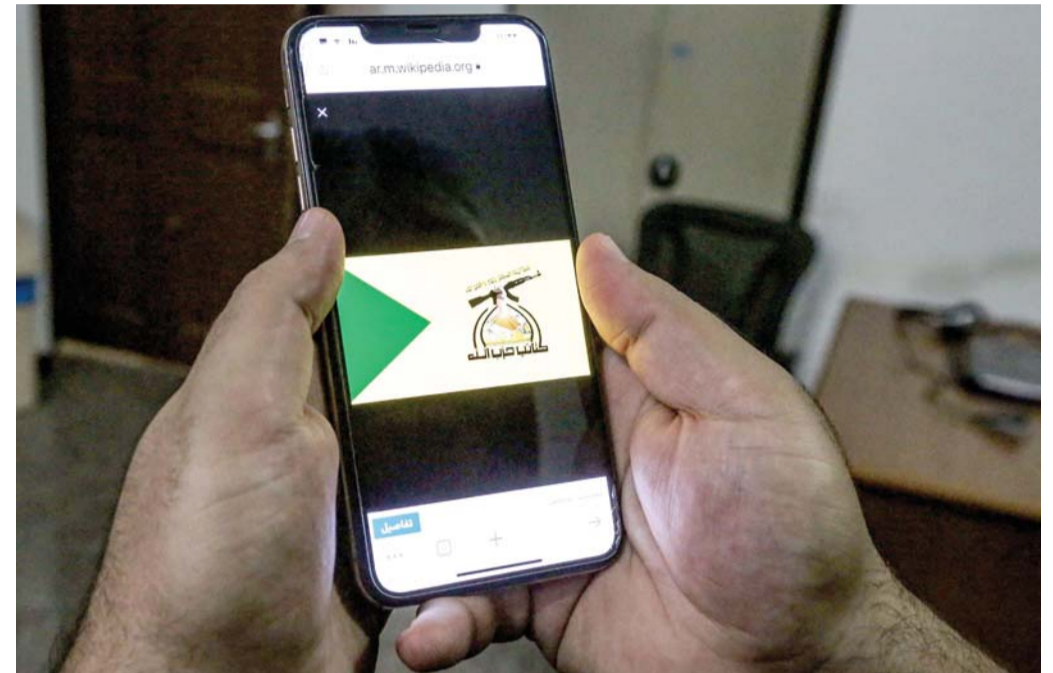
وذكرت صحيفة "زمان تركية" المعارضة أن كرد هي سياسية في حزب العدالة والتنمية، وصاحبة محطة تلفزيونية محلية في سيفاس. وأضافت كرد "يمارسون ضغوطاً سياسية ويوجهون تهديدات، ماذا هناك أيضاً؟ لا توجد حرية صحافة وهذه هي مشكلة العديد من الصحفيين خلال الأونة الأخيرة، يكفي هذا. كفى. دعوا الصحافة حرة لتمارس عملها. إن كان لديكم تعليق على ما طرحه القناة تعالوا واستخدموا حكمكم في الرد، فانا لم يسبق وأن فرضت حظراً على أحد في قناتي".

لكن في تصريحاتها اللاحقة لصحيفة "سوزجو" ذكرت كرد أن تغريداتها ليست موجهة إلى حزب معين، بل هي موجهة إلى جميع الأحزاب، وأضافت "أقول لجميع الأحزاب دعونا نمارس عملنا. أرجوكم لا تتدخلوا في عملنا، بإمكان الجميع الظهور على قناتي طالما أنهم لا يوجهون إهانات وإفراءات".

وتخضع وسائل الإعلام في تركيا لرقابة شديدة بعد سيطرة حكومة حزب العدالة والتنمية على وسائل

## رفض العراقيين قانون جرائم المعلوماتية يتجدد مع تأجيل التصويت عليه

### غموض مواد القانون ونطاقها الفضفاض يسمح بملاحقة الصحفيين



#### قانون في خدمة أحزاب سياسية

بان تعاقب بشدة التعبير الذي ترى أنه يشكل تهديداً للمصالح الحكومية أو الاجتماعية أو الدينية". فقررات القانون والعقوبات المشددة التي تصل إلى السجن المؤبد قلق العديد من الناشطين خوفاً من استخدام القانون لأغراض سياسية مستقبلاً، لإسما في مناصرة المنشقين للاحتجاجات والمعارضين من خلال آرائهم الناقدة للسلطة في العراق.

وعلى سبيل المثال المادة الثالثة من مشروع القانون تنص على عقوبة تصل إلى السجن المؤبد وغرامة تتراوح بين 21 و42 ألف دولار أميركي تقريباً لأي شخص يستخدم أجهزة الكمبيوتر والإنترنت قصد "المساس باستقلال البلاد ووحدتها وسلامتها أو مصالحها الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية أو الأمنية العليا" أو "الإضرار أو التفاوض مع جهة معادية بأي شكل من الأشكال بقصد زعزعة الأمن والنظام العام أو تعريض البلاد للخطر".

كما تنص المادة السادسة على نفس العقوبة بالسجن وغرامة لاستخدام جهاز كمبيوتر أو شبكة معلومات لـ "إثارة النعرات المذهبية أو الطائفية أو تكدير الأمن والنظام العام، أو الإساءة إلى سمعة البلاد"، أو "نشر أو إذاعة وقائع كاذبة أو مضللة بقصد إضعاف الثقة بالنظام المالي الإلكتروني أو الأوراق التجارية والمالية الإلكترونية وما في حكمها أو الإضرار بالاقتصاد الوطني والثقة المالية للدولة".

ونقرض المادة 21 عقوبة بالسجن لمدة عام على الأقل لكل من "اعتدى على أي من المبادئ أو القيم الدينية أو الأخلاقية أو الأسرية أو الاجتماعية أو حرمة الحياة الخاصة عن طريق شبكة المعلومات أو أجهزة الحاسوب بأي شكل من الأشكال". وقالت هيومن رايتس ووتش "نظراً إلى غموض هذه المواد ونطاقها الفضفاض، وكذلك شدة العقوبات المفروضة، يمكن أن تستخدمها السلطات لمراقبة التعبير المشروع الذي تزعم أنه يشكل تهديداً للمصالح الحكومية أو الدينية أو الاجتماعية. كما قد يستخدمها المسؤولون لردع الانتقاد المشروع أو المعارضة السلمية للمسؤولين أو السياسات الحكومية أو الدينية".

وعلمت الباحثة في قسم الأزمات والنزاعات في هيومن رايتس ووتش بليقيس والي قائلة "القانون يمنح سلطات العرقاية أداة أخرى لقمع المعارضة في الوسيلة الرئيسية التي يعتمد عليها الصحفيون والنشطاء وعمامة الناس للحصول على المعلومات وللنقاش المفتوح. إذا أقر البرلمان القانون سيقتوض المجال السيق أصلاً لحرية التعبير، ويخفق النقاش والحوار العام".

يقف أغلب العراقيين ضد مشروع قانون جرائم المعلوماتية الذي أجل البرلمان التصويت عليه، بينما تحول إلى شبح يطارد الصحفيين وأصحاب الرأي حيث تصل العقوبات في بعض مواده إلى السجن المؤبد، فيما يدافع بعض السياسيين عنه بحجة حماية الأسرة.

شبح مخيف يطارد الصحفيين والمثقفين وأصحاب الرأي وعموم العراقيين على مواقع التواصل، إذ تصل العقوبات في بعض مواده إلى السجن المؤبد، واعتبره الوسط الإعلامي بمثابة "بوليس" أكثر منه قانوناً تشريعياً أو منظمًا لعمل الإعلام وحرية التعبير التي نص عليها الدستور.

وقال استاذ العلوم السياسية بجامعة النهرين العراقية قحطان الخفاجي إن المخاوف ليست من صدور قانون الجرائم المعلوماتية بقدر ما هي من الية التعامل المهني الرسمي مع القانون، هل يتم التعامل معه بحيادية وإنصاف ومهنية أم يتم الأمر بانقائفة وحسب مزاجية الجهة القائمة على التنفيذ؟



قحطان الخفاجي  
التطبيق الانتقائي للقانون العراقي دائماً هو سيد الموقف

وأضاف في تصريحات صحافية "نظراً إلى أن القضاء في العراق غير منضبط والجانب السياسي هو المسيطر عليه، وإن تم الإدعاء بعملية الفصل بين السلطات، فإن التطبيق الانتقائي دائماً هو سيد الموقف". وقال الخفاجي "منطقياً الكلام والنشر يجب أن يكونا مدعماً بالادلة على صحتهما ويجب أن يكونا محايداً، لكن لو أردنا تطبيق هذا بشكل حقيقي نجد أن العراق مسروق ومطلوب الآن والوضع مأساوي ولا بد أن تتسأل عنه الجهات الرسمية التي تسلمت مناصب عليا وادارت البلاد وأضاعته، وعندما تنتهها الإن سيغال لنا أين الدلائل؟ لذا فإن المخاوف متأتية من التطبيق السيء للقانون الذي سيستخدم لتخريف الآخرين، وللدولة الحق في إصدار أي قوانين تنظيم شؤونها في كافة المجالات، لكن يظل الخلل في كيفية التطبيق والقائمين عليه".

وانتقدت منظمة "هيومن رايتس ووتش" مشروع القانون وقالت إنه يتعارض مع القانون الدولي والدستور العراقي، "وسيجد بشكل خطير من الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات". وأكدت المنظمة أن مشروع القانون بشأن جرائم تقنية المعلومات يمكن استخدامه لخنق حرية التعبير التي تتعرض بالفعل للهجوم في العراق. وقالت إن "مشروع القانون يتضمن أحكاماً غامضة تسمح للسلطات العراقية

بهداد - تصر كتل برلمانية عراقية على تمرير مشروع قانون جرائم المعلوماتية، رغم الاعتراضات الكثيرة من قبل أوساط صحافية ومنظمات محلية ودولية ترى في بعض بنوده انتهاكا واضحا للحرية وتكميماً للأفواه، ومع تأجيل مجلس النواب التصويت عليه عاد الجدل مجدداً وتعلت الأصوات المطالبة بعدم إقراره.

وقرر مجلس النواب تأجيل التصويت على مشروع قانون جرائم المعلوماتية بناءً على طلب مقدم من اللجنة المعنية بتسريع القانون، فيما تنفس ناشطون الصعداء بعد إطلاق حملة على مواقع التواصل الاجتماعي بعنوان "قانون - كاتب التعبير" تندد بالقانون معتبرة أنه مشروع يسهل وضع نصف الشعب في السجن.

وأبرز الانتقادات الموجهة للقانون أنه يجمع بين الجرائم الإلكترونية وبين الحريات والقوانين المتعلقة بها في ميدان الصحافة والإعلام والنقد السياسي وما ينشر عن قضايا الفساد، ومن شأن تشريعه أن يهدد أعداداً كبيرة من العراقيين في الداخل والخارج بالملاحقة القانونية.

كما أن بعض مواد القانون فضفاضة، ويفرض عقوبات مخلفة وغرامات باهظة على المخالفين ويقيد حرية الصحفيين في متابعة انتشار الفساد في جهات معينة.

ويمكن استخدام القانون لمراقبة صحفي انتقد أحد السياسيين أو كشف فساد بعضهم، فضلاً عن أنه يضم مواد تنطوي على إجراءات خطيرة تسلب حرية الرأي والتعبير وتمنح السلطة صلاحيات واسعة لإصدار عقوبات تكتم الأقوال.

ويدافع البعض من السياسيين عن القانون معتبرين أن البلاد بحاجة إليه لضبط الانفلات الإلكتروني، وأفاد عضو لجنة الأمن والدفاع البرلمانية عبد الخالق العزاوي بأن "قانون جرائم المعلوماتية من القوانين المهمة والضرورية في ظل التطورات التي تحصل عالمياً في مجال التواصل الاجتماعي والإنترنت والهواتف الجوالة وما يتضمنها من حالات سلبية تضر بالمواطنين". وأضاف أن "القانون نسعى لتشريعه بالأساس لحماية العائلة والأسرة العراقية من الحالات السلبية وتفكيك تلك العوائل، وبجانبها من نتائج الجهل باستخدام هذه الأجهزة".

في المقابل ينفذ أغلب العراقيين ضد القانون، حيث تحول مشروع القانون إلى

### القيود المفروضة على الصحفيين انعكست بصورة سلبية على ثقة الأتراك في وسائل الإعلام



## انتقادات لشعار «بي.بي.سي» الجديد المطابق للقديم

صدمتها من إنفاق المال على شيء لا يكاد يلاحظ. وذكرت أنه أمر مخيب للآمال أن ترى في نفس الأسبوع إعلان "بي.بي.سي" أنها ستبدا في إرسال رجال إنفاذ القانون إلى منازل كبار السن في بريطانيا، لملاباتهم بدفع الرسوم، بينما اتضح أن الشركة كانت تهدر مبالغ هائلة من دافعي الضرائب مقابل ما يزعمون أنه "تحديث كبير".

وتأتي هذه الانتقادات بشأن التكلفة في ظل جدل متزايد حول تمويل وسيلة الإعلام السمعية البصرية البريطانية العامة. وقد أعلنت الهيئة مطلع العام الماضي عن إلغاء 450 وظيفة في أقسام التحرير، بموجب خطط لتوفير 80 مليون جنيه إسترليني بحلول عام 2022.

انتقادات، فقد أزال القناة التعليمية لـ"بي.بي.سي" الإشعارات إلى الآثار "الإيجابية" لتغيير المناخ بما في ذلك سهولة الوصول إلى النطق في الإسكاسيبريا، وطرق الشحن الجديدة التي تم إنشاؤها عن طريق ذوبان الجليد من موقعها على الإنترنت، والمزيد من الوجهات السياحية، بعد تعرضها لانتقادات شديدة.

كما تراجعت عن موقفها بعدما قام حساب "راديو 4" على تويتر بوضع علامة "إعجاب" على تغريدة وصفته تمثال الأميرة دبانا الذي كشف عنه النقاب أخيراً بأنه "بشع". وتداولت وسائل إعلام بريطانية صور الشعار القديم والجديد مبدية

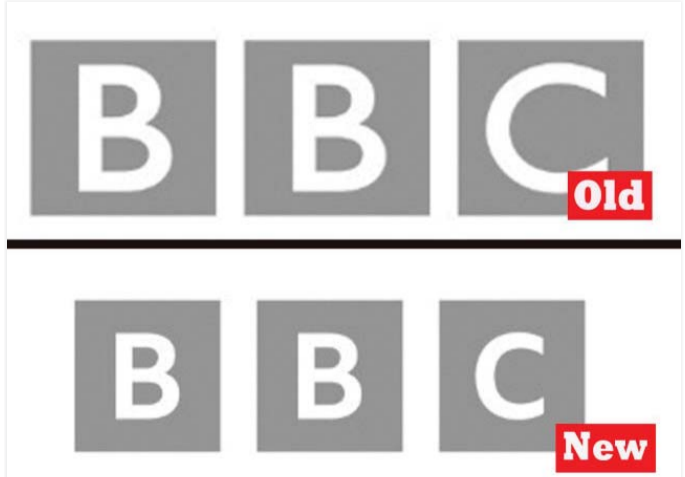
لندن - تعرض شعار "هيئة الإذاعة البريطانية" الجديد لانتقادات حادة بسبب تصميمه الذي لا يكاد يختلف عن التصميم السابق، واتهمت "بي.بي.سي" بانفاق الآلاف من الجنيهات الإسترلينية عليه، من أموال دافعي الضرائب في بريطانيا، في وقت تعمل فيه الهيئة على تقليص النفقات.

وذكرت صحيفة "ذا صن" البريطانية أنه جرى استخدام أموال دافعي الضرائب للتصميم الجديد، لكن "بي.بي.سي" نفت أن تكون الكلفة "كبيرة". ويتيمز الشعار الجديد بتغييرات طفيفة، وكتابة حروف "بي.بي.سي" بخط أصغر، واسم مؤسس "هيئة الإذاعة البريطانية" جون ريث، مع وجود فراغات بين الأحرف.

وكان الشعار قد استخدم سابقاً في فبراير 2020، على خدمة البث الأميركية bbc select، ويُعتقد أنه سيظهر على شاشات التلفزيون في وقت لاحق من هذا العام.

ورد المتحدث باسم الشبكة البريطانية على هذه الانتقادات، قائلاً "نحن ببساطة نستخد خطنا الخاص الذي نمتلك حقوقه الفكرية لترتيب الكتل عندما نقوم بتحديث المحتوى أو منتجات بي.بي.سي". ونفى أن تكون تكاليف تصميم الشعار كبيرة، وتعرض الشعار لحملة ساخرة على وسائل التواصل الاجتماعي، إذ قال متابع "سيفكلم أقل بكثير لو قمت أنا بتصميمه".

وهذه ليست المرة الأولى التي تواجه فيها "هيئة الإذاعة البريطانية"



تغيير لا يكاد يظلم